

جمهورية العراق
وزارة التخطيط

المؤشرات التحليلية للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق

تحسين محمود مثنى / رئيس أبحاث
مدير شعبة الاقتصاد الكلي

مقدمة

يحتل قطاع الصناعي موقعاَ هاماً بين القطاعات الاقتصادية في كثير من البلدان ويلعب دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية وفي تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى بسبب ارتباطاته الأمامية والخلفية فضلاً عن تشغيل الأيدي العاملة والمساهمة في توليد الناتج المحلي الإجمالي.

- وفي العراق يتم اعتماد معيار عدد العاملين لتصنيف المنشآت وكما يلي :
- المنشآت الصناعية الكبيرة: هي تلك المنشآت التي يكون فيها عدد العاملين فيها (30) فأكثر.
 - المنشآت الصناعية المتوسطة: هي تلك المنشآت التي يكون فيها عدد العاملين فيها (10-29) عاملاً.
 - المنشآت الصناعية الصغيرة: هي تلك المنشآت التي يكون فيها عدد العاملين فيها أقل من (10) عاملاً.

المحور الأول : المؤشرات التحليلية للمنشآت الصناعية المتوسطة

سنحاول في هذا المحور أن نبين أهم المؤشرات المتعلقة بالمنشآت الصناعية المتوسطة وكما يلي:

1. عدد المنشآت: ارتفع عدد المنشآت الصناعية المتوسطة إلى (198) منشأة في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 حيث كان عددها (182) وبنسبة مقدارها (8.8%).
2. عدد المشتغلين: ارتفع عدد المشتغلين بأجر في سنة 2018 والبالغ عدد (2624) مشتغلاً عما كان عليه سنة 2017 وبنسبة مقدارها (4.1%).
3. الأجور المدفوعة للمشتغلين: ارتفعت قيمة الأجور في سنة 2018 اذ بلغت قيمتها (17) مليار دينار عما كانت عليه في سنة 2017 حيث كانت قيمتها (16) مليار دينار وبنسبة مقدارها (6.3%).
4. قيمة الانتاج: ارتفعت قيمة الانتاج بنسبة (20%) حيث بلغت (132) مليار دينار في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 والبالغة (110) مليار دينار.

5. قيمة مستلزمات الانتاج: ارتفعت قيمة مستلزمات الانتاج بنسبة (9.71%) لسنة 2018 حيث بلغت (68) مليار دينار عما كانت عليه في سنة 2017 والبالغة (62) مليار دينار.
6. انتاجية المشتغل من الانتاج: ارتفعت انتاجية المشتغل من الانتاج لسنة 2018 بنسبة (10.6%) حيث بلغت (48.2) مليون دينار مقارنة بسنة 2017 حيث كانت (43.6) مليون دينار.
7. انتاجية الدينار من الاجور: ارتفعت انتاجية الدينار من الاجور لسنة 2018 بنسبة (13%) حيث بلغت (7.8) مقارنة بسنة 2017 حيث كانت (6.9).
8. متوسط أجر العامل: بلغ متوسط أجر العامل (6.4) مليون دينار لسنة 2018 مقارنة (6.3) مليون دينار لسنة 2017.
9. القيمة المضافة: ارتفعت القيمة المضافة لسنة 2018 بنسبة (32.5%) اذ بلغت (64) مليار دينار مقابل (48.3) مليار دينار في سنة 2017.

المحور الثاني: المؤشرات التحليلية للمنشآت الصناعية الصغيرة

سنحاول في هذا المحور أن نبين أهم المؤشرات المتعلقة بالمنشآت الصناعية الصغيرة وكما يلي:

1. عدد المنشآت: بلغ عدد المنشآت الصناعية الصغيرة (25747) منشأة في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 حيث كان عددها (27856) وبنسبة انخفاض مقدارها (7.6%).

2. عدد المشتغلين: بلغ عدد المشتغلين بأجر في سنة 2018 (83375) مشتغلاً مقارنة بسنة 2017 حيث كان عددهم (93644) وبنسبة انخفاض مقدارها (11%).

3. الأجور المدفوعة للمشتغلين: بلغت قيمة الأجور في سنة 2018 (298801) مليون دينار مقارنة بسنة 2017 حيث كانت قيمتها (304412) مليون دينار وبنسبة انخفاض مقدارها (1.8%).

4. قيمة الانتاج: انخفضت قيمة الانتاج بنسبة (3.8%) حيث بلغت (1.9) مليار دينار في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 والبالغة (2) مليار دينار.

5. قيمة مستلزمات الانتاج: ارتفعت قيمة مستلزمات الانتاج بنسبة (1.9%) لسنة 2018 حيث بلغت (1.02) مليار دينار عما كانت عليه في سنة 2017 والبالغة (1) مليار دينار.

6. انتاجية المشتغل من الانتاج: انخفضت انتاجية المشتغل من الانتاج لسنة 2018 بنسبة (12.5%) حيث بلغت (18.8) مليون دينار مقارنة بسنة 2017 حيث كانت (21.5) مليون دينار.

7. انتاجية الدينار من الاجور: انخفضت انتاجية الدينار من الاجور لسنة 2018 بنسبة (48.5%) حيث بلغت (3.4) مقارنة بسنة 2017 حيث كانت (6.6).

8. متوسط أجر العامل: ارتفع متوسط أجر العامل إلى (5.5) مليون دينار لسنة 2018 مقارنة (5.2) مليون دينار لسنة 2017.

المحور الثالث : تأثير المنشآت الصغيرة والمتوسطة بجائحة كوفيد في العراق

تسبب انتشار فايروس كورونا في العراق بآثار سلبية على الاقتصاد العراقي بشكل عام وعلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص حيث أظهر المسح الأولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والذي أجري في نيسان 2020 تراجعاً في الانتاج بمعدل وسطي قدره (52%)، وقد وصل الى (68%) في قطاع التشييد والتصنيع و(61%) في قطاع الصناعات الغذائية وان مسألة الحظر الكلي عرض الكثير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة لخطر الافلاس والاعلاق حيث تقدر الخسائر بعشرات الملايين يومياً، فضلاً عن حرمان ذوي الدخل المحدود من اصحاب الاعمال اليدوية والعاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة من مصادر دخولهم الأساسية.

فيما انخفضت المبيعات بنسبة (45%) للفترة من نيسان الى ايلول من سنة 2020 مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق وبنسبة (27%) للفترة من تشرين الأول 2020 الى كانون الثاني 2021.

قامت (15%) من المنشآت الصغيرة والمتوسطة بتسريح العمال في الفترة بين نيسان وأيلول 2020 مع انخفاض هذه النسبة الى (11%) للفترة بين تشرين الأول 2020 و كانون الاول 2021.

فيما تباينت شدة التأثير على المنشآت تبعاً للقطاع الذي تنشط فيه على سبيل المثال قطاع السياحة والفندقة كان أكثر تضرراً من غيره فضلاً عن موقع المنشأة بسبب التفاوت في توزيع الدخل.

تضمنت التدابير الرامية للحد من اثار الجائحة محورين :

الأول هو الحلول الذاتية للمنشآت من خلال الآتي :

1. استطاعت بعض المنشآت من الحد من انخفاض مبيعاتها عن طريق اعتماد منصة البيع عبر الانترنت بهدف مواصلة نشاطها التجاري خلال اوقات التباعد الاجتماعي وحالات الاغلاق الكامل.

2. قامت بعض الشركات بتغيير محور انتاجها إلى قطاعات أخرى ومحافظة أخرى ذات قوة شرائية اعلى.

3. قامت بعض الشركات بمراجعة ممارساتها التجارية بهدف ضغط التكاليف وتحسين أوجه الكفاءة فضلاً عن تعديل رواتب الموظفين من خلال تخفيض ساعات العمل أو الأجور أو منح اجازة مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة الأجر للعمال.

والثاني تجسد في دور الحكومة بهذا الصدد في دعم المتضررين من اجراءات التقييد بعد تفشي الجائحة في تقديم منحة شهرية ركزت على العاملين في القطاع الموازي فضلاً عن تأجيل تسديد قروض صندوق الاسكان الحكومي وقروض البنك المركزي العراقي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لثلاثة أشهر وتبقى مثل هذه المبادرات غير متناسبة مع متطلبات الفئات الضعيفة وتلبية حاجاتها على المدى البعيد.

شُكْرًا لِحُسْنِ الإِصْنَاءِ